

بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 18/6410/2023

التاريخ: 9 شباط / فبراير 2023

لبنان: ينبغي أن تحرص الحكومة على تأمين الدواء وبأسعار معقولة

"عندي دواء ضغط، العلبة فيها 28 حبة، كان سعره خمسين ألف ليرة لما كان مدعوم، رفعوا عنه الدعم صار سعره 650 ألف... يعني أعلى من الحد الأدنى للأجور".¹ - صيدلانية في حيّ طريق الجديدة في بيروت.

منذ عام 2019، غرق لبنان في الفقر والاضطرابات الاجتماعية جراء أزمة اقتصادية كارثية.² وأدى تقاعس السلطات عن معالجة الأزمة إلى عجز ملايين الناس عن الحصول على حقوقهم، ومن ضمنها الغذاء، والماء، والتعليم، والصحة. وكان للأزمة الاقتصادية تأثير حاد في الحق في الصحة، وبخاصة في توفر الأدوية والقدرة على تحمّل تكلفتها.

وقد تسبب قرار الحكومة اللبنانية والمصرف المركزي في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 برفع الدعم عن معظم الأدوية بارتفاع هائل في أسعارها، ما حرم ملايين الناس من الأدوية الحيوية.³ وتعاكست الحكومة عن توفير شبكة أمان اجتماعية كافية للتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية في قدرة الناس على الحصول على الخدمات الضرورية، ومن ضمنها الرعاية الصحية. ونتيجة لذلك، ازداد الطلب على الأدوية المجانية أو منخفضة التكلفة التي تقدمها مراكز الرعاية الصحية الأولية في شتى أنحاء البلاد زيادة هائلة، لكن تلك المراكز لم تتمكن من مواكبة الطلب بسبب تناقص مواردها. وعلاوة على ذلك، تسببت سياسات الحكومة قصيرة النظر وإخفاقاتها بحدوث نقص في الأدوية الحيوية في البلاد، حتى بالنسبة للأشخاص القادرين على دفع ثمنها. وبحسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، ازدادت النسبة المئوية للأسر المحرومة من الرعاية الصحية من 9% في 2019 إلى 33% في 2021، مع عدم قدرة ما يفوق نصف كل الأسر في لبنان على الحصول على الأدوية التي يحتاجونها.⁴

وقد أجرى باحثو منظمة العفو الدولية بحثًا حول إتاحة الأدوية في لبنان بين 19 يوليو/تموز و12 أغسطس/آب 2022. وزاروا ثلاثة مراكز رعاية صحية أولية في بعلبك وبيروت، وأجروا مقابلات مع 23 شخصًا، من بينهم مرضى ومديرو دوائر معنية في وزارة الصحة العامة، ومسؤولو قطاع الصحة في المحافظات، ومسؤولون في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وصيادلة، وموظفون في منظمات غير حكومية محلية، وممثلون عن شركات مستحضرات صيدلانية.

ونتيجة لهذا البحث، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية إلى حماية الحق في الصحة بما في ذلك عن طريق:

- زيادة المخصصات في الموازنة لمراكز الرعاية الصحية الأولية في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك في المناطق المهمشة تقليدياً على مستوى الخدمات، وذلك لتمكينها من مجارة الطلب على الأدوية منخفضة التكلفة أو المجانية.
- معالجة النقص في الأدوية المدعومة، بما فيها أدوية السرطان، من خلال إجراء تحقيقات في مزاعم الاختزان والتهرب، وإخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة. وضمان أن تكون كمية الأدوية المستوردة كافية لتلبية احتياجات السكان وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني والمجموعات العاملة مع مرضى السرطان.
- معالجة النقص في الأدوية غير المدعومة من خلال التأكد من مبادرة المصرف المركزي إلى دفع أي عملة مستحقة عليه للمستوردين حتى يتمكنوا من سداد ديونهم للموردين الدوليين. كذلك يتعين على المصرف المركزي وضع أنظمة واضحة ومتناسكة للمصارف التجارية تسمح لمستوردي السلع الحيوية بمواصلة أعمالهم.
- زيادة الانفاق على برامج المساعدات الاجتماعية وتعزيزها، للاستجابة للحاجة المتنامية للدعم وضمان قدرة كل من يحتاج إلى هذا الدعم على الحصول على مساعدة اجتماعية في الوقت المناسب. وحيث تكون الحكومة غير قادرة على تلبية الاحتياجات التمويلية، ينبغي عليها طلب مساعدة دولية محددة لهذه الغاية باعتبارها أولوية.
- التنفيذ العاجل للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي وافقت عليها الحكومة في الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي، وهي إصلاحات ضرورية للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على حقوق السكان، على نحو يتماشى مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتدعو منظمة العفو الدولية أيضاً المجتمع الدولي إلى:

¹ باللهجة اللبنانية - مقابلة أجريت شخصياً مع إحدى الصيادلة في بيروت، 19 يوليو/تموز 2022.

² The World Bank, *Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking (to the Top 3)* - البنك الدولي، مرصد الاقتصاد اللبناني، ربيع 2021، لبنان يغرق (إلى المرتبة العليا الثالثة)، 31 مايو/أيار <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3> (غير متوفر باللغة العربية).

³ منظمة العفو الدولية، "لبنان: استهتار الحكومة بإصلاح نظام دعم الأدوية ينتهك الحق في الصحة والحياة"، 16 ديسمبر/كانون الأول 2021 - <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/12/lebanon-government-recklessness-in-medication-subsidy-reform-violates-right-to-health-and-life>

⁴ UN News, *Lebanon: Almost three-quarters of the population living in poverty* - أخبار الأمم المتحدة، لبنان: ثلاثة أرباع السكان تقريباً يعيشون في حالة فقر، 3 سبتمبر/أيلول 2021، <https://news.un.org/en/story/2021/09/1099102> (غير متوفر باللغة العربية).

- دعم الحكومة اللبنانية في ضمان الحق في الصحة لشعبها، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل لمراكز الرعاية الصحية الأولية، والسلطات المحلية، وغير ذلك من المنظمات التي تقدم خدمات صحية وأدوية ميسرة التكلفة ومتاحة لجميع السكان بدون تمييز.

أزمة حادة على صعيد الاقتصاد والرعاية الصحية

أوقع تقاعس الحكومة عن معالجة الأزمة الاقتصادية، علاوة على سياسات المصرف المركزي قصيرة النظر، 80% على الأقل من سكان لبنان في الفقر وأدى إلى أزمة رعاية صحية مدمرة.⁵ فمِنذ عام 2019 فقدت الليرة اللبنانية 95% من قيمتها، وتوقع البنك الدولي أن يصل معدل التضخم إلى 186% عام 2022.⁶ واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2023، وصل الحد الأدنى للأجور إلى ما يوازي 40 دولارًا أمريكيًا فقط، منخفضًا عن مستواه في 2019 الذي كان 450 دولارًا أمريكيًا. وقد فرضت البنوك ضوابط غير رسمية على رأس المال، فقيّدت قيمة الأموال التي يستطيع الناس سحبها من حساباتهم.⁷ وفي هذه الأثناء ارتفعت أسعار كافة السلع والخدمات عشرة أضعاف منذ عام 2019،⁸ وبحلول سبتمبر/أيلول 2022، وصل تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 208%،⁹ ما جعل ملايين الأشخاص عاجزين عن تحمّل تكلفة ثمن ضروريات مثل المواد الغذائية والرعاية الصحية.

وفي 2021، تبين للأمم المتحدة أن الفقر متعدد الجوانب في لبنان أو النسبة المئوية للأشخاص غير القادرين على الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات العامة وصلت إلى 82%، قرابة ضعف الرقم عام 2019.¹⁰ ومع ذلك فإن نظام الحماية الاجتماعي الحالي في لبنان غير فعّال إلى درجة محزنة ويترك أغلبية السكان بدون أي حماية.

في 7 أبريل/نيسان 2022، توصل صندوق النقد الدولي والحكومة اللبنانية إلى اتفاق مبدئي لتقديم ما قيمته حوالي 3 مليارات دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة على مدى فترة 46 شهرًا، مشروطة بإجراء سلسلة من الإصلاحات، من ضمنها وضع استراتيجيات لإعادة هيكلة البنوك والدين، وإجراء تدقيق في حسابات المصرف المركزي، وإصلاح قانون سرية المصارف، وإقرار موازنة عام 2022، وتوحيد أسعار الصرف المتعددة.¹¹ وبحلول فبراير/شباط 2023، لم تكن الحكومة اللبنانية قد أحرزت تقدمًا جوهريًا في معظم هذه الإصلاحات.

وقد زادت الأزمة الاقتصادية الضغط على القطاع الصحي الهش أساسًا في لبنان. وجعل انهيار قيمة الليرة من الصعب على المستشفيات تحمّل تكلفة الأدوية والمستلزمات الطبية، وأدى فقدان قيمة رواتب الأطباء والممرضين إلى هجرة جماعية.¹² وأدت أزمات أخرى، من ضمنها وباء فيروس كوفيد-19 وانفجار مرفأ بيروت عام 2020 الذي ألحق أضرارًا بـ 292 من أصل 813 مرفقًا صحيًا في البلاد، إلى مزيد من الضغط على الطاقة الاستيعابية للمستشفيات.¹³ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة مدينة للمستشفيات الخاصة والعامة بملايين الدولارات الأمريكية من المبالغ المستحقة، ما يقام الصعوبات التي تواجهها الأخيرة في تقديم الرعاية الصحية الوافية للناس.

وتتعرض المحافظات الكائنة في مناطق نائية أو بعيدة من بيروت لمعاناة غير متناسبة خلال الأزمة بسبب نقص الموارد التي توفرها لها الحكومة المركزية.

⁵ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لبنان: خبير الأمم المتحدة يحذر من "انهيار الدولة" وسط انتشار الفقر، 11 مايو/أيار 2022، <https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2022/05/lebanon-un-expert-warns-failing-state-amid-widespread-poverty>.

⁶ البنك الدولي، مرصد الاقتصاد اللبناني، خريف 2022، حان الوقت لإعادة هيكلة القطاع المصرفي عل نحو منصف، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2022-time-for-an-equitable-banking-resolution>.

⁷ Reuters، "Lebanon's Central Bank sets new rate for withdrawals from dollar deposits"، رويترز، "المصرف المركزي اللبناني يحدد سعرًا جديدًا للصراف لسحوبات الودائع بالدولار"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2021، <https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanons-central-bank-sets-new-rate-withdrawals-dollar-deposits-2021-12-09/> (غير متوفر باللغة العربية).

⁸ The Tahrir Institute for Middle East Policy، *The IMF: No Silver Bullet for Lebanon* - معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي: لا حل سحريًا للبنان، 18 مايو/أيار 2022، <https://time.org/commentary/analysis/the-imf-no-silver-bullet-for-lebanon/> (غير متوفر باللغة العربية)؛ Al Arabiya News، "Lebanon's average salary plummets 84 percent over 12 months" - أخبار العربية، "متوسط الرواتب في لبنان يهبط بنسبة 84% خلال 12 شهرًا"، 28 فبراير/شباط 2021، <https://english.alarabiya.net/News/2021/02/28/Lebanon-s-average-salary-plummets-by-84-percent> (غير متوفر باللغة العربية).

⁹ The World Bank، *Food Security Update* - البنك الدولي، تحديث في ما يخص الأمن الغذائي، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022، <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-Update-LXXI-October-13-2022.pdf> (غير متوفر باللغة العربية).

¹⁰ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لبنان: خبير الأمم المتحدة يحذر من "انهيار الدولة" وسط انتشار الفقر، 11 مايو/أيار 2022، <https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2022/05/lebanon-un-expert-warns-failing-state-amid-widespread-poverty>.

¹¹ صندوق النقد الدولي، الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة أربع سنوات، 7 أبريل/نيسان 2022، <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility>.

¹² منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك للدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والدكتور أحمد المنظري، المدير الإقليمي لشرق المتوسط بشأن لبنان، 19 سبتمبر/أيلول 2021، <https://www.emro.who.int/ar/media/news/joint-statement-by-dr-tedros-adhanom-ghebreyesus-who-director-general-and-dr-ahmed-al-mandhari-regional-director-for-the-eastern-mediterranean-on-lebanon.html>.

¹³ البنك الدولي، البنك الدولي يدعم أول عملية لتوزيع لقاحات كورونا في لبنان، 21 يناير/كانون الثاني 2021، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/21/world-bank-supports-first-covid-19-vaccine-rollout-in-lebanon>؛ The World Bank، *Beirut Rapid Damage and Needs Assessment* - البنك الدولي، تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت، أغسطس/آب 2020، <https://documents1.worldbank.org/curated/en/650091598854062180/Beirut-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf> (غير متوفر باللغة العربية).

دراسة حالة: محافظة بعلبك - الهرمل

عانت منطقة بعلبك الهرمل تاريخياً من عدم كفاية التمويل الحكومي وتوزيعاً غير متناسو للموارد أديا إلى عدم حصول شريحة واسعة من سكانها بصورة وافية على خدمات عامة مثل الرعاية الصحية، والماء، والكهرباء، والتعليم، فضلاً عن البنى التحتية الضرورية.

أبلغ أربعة عاملين صحيين منظمة العفو الدولية أن مشاكل الحصول على الأدوية والرعاية الصحية عموماً تتفاقم في مناطق مثل محافظة بعلبك الهرمل التي لديها أحد أعلى معدلات الفقر في لبنان.¹⁴ وتبين لمنظمة أنقذوا الأطفال في يناير/كانون الثاني 2022 أن أكثر من نصف الأسر في المحافظة تعيش في حالة فقر، ولا تستطيع تلبية احتياجات أطفالها، وأن أوضاعها تشهد تدهوراً سريعاً.¹⁵

وتواجه محافظة بعلبك الهرمل نقصاً كارثياً في عدد الموظفين في مراكز الرعاية الصحية الموجودة فيها، ويعود ذلك أساساً إلى تجميد التوظيف في القطاع العام منذ سنة 1996. وقد وُظف معظم العاملين في مراكز الرعاية الصحية في المحافظة بين عامي 1993 و1996. وغادر بعضهم البلاد وتقاعد آخرون.

وبحسب وزارة الصحة العامة، لدى بعلبك الهرمل 23 مركز رعاية صحية عامة.¹⁶ بيد أن رئيس مصلحة الصحة في المحافظة أبلغ منظمة العفو الدولية أن معظم هذه المراكز لا تعمل منذ بضع سنوات، ولا يعمل سوى عدد قليل منها بسبب النقص في الموظفين والتمويل. وإذا عملت هذه المراكز فلديها القدرة على تقديم خدمات لما يزيد على نصف مليون من السكان وحوالي 340,000 لاجئ سوري، بحسب رئيس مصلحة الصحة في المحافظة.¹⁷

لقد زادت الأزمة الاقتصادية عام 2019 المشكلات سوءاً. وأوضح رئيس مصلحة الصحة بأن:

"معظم مراكز الرعاية الصحية الصغيرة في القرى والبلدات مغلقة بسبب نقص الموظفين... ولدينا مركز يعمل بمرضة وموظف إداري فقط. وقد أغلقت مراكز أخرى بسبب عدم وجود عاملين صحيين. ويضطر الناس إلى التنقل مسافات طويلة ودفع تكلفة جنوبية متزايدة للبنزين للوصول إلى مراكز رعاية صحية أولية مجهزة بشكل أفضل كائنة في المناطق المركزية. وتنفطر قلوبهم عندما يقطعون كل تلك المسافة ولا يجدون أدويةهم".¹⁸

أوضحت ممرضة تعمل كمديرة لمركز رعاية صحية صغير تديره الحكومة في إحدى قرى قضاء بعلبك لمنظمة العفو الدولية تأثير الأزمة في عمليات المركز. وقد قُطعت كلياً ميزانية المركز، التي هي عادة جزء من ميزانية البلدية، منذ عام 2019. وظل المستوصف يعتمد على التبرعات والرسوم الرمزية التي يدفعها المرضى إلى الأطباء. وقد تراجعت زيارات الأطباء إلى المركز عما كانت عليه قبل الأزمة. وأضافت الممرضة:

"بسبب التضخم وارتفاع تكلفة الوقود، فإن الأطباء الذين كانوا يأتون إلى المركز يومياً قبل الأزمة، لا يأتون الآن إلا عند الحاجة الملحة إليهم وعندما اتصل بهم... وكنا نقدم كافة أنواع الخدمات: استشارات طبية، ولقاحات، وفحوصات بالأشعة السينية، وأدوية للأمراض المزمنة وغير المزمنة. ولم يعد الأمر كذلك. فاليوم لا تتوفر لدينا بشكل مستمر حتى أبسط الأدوية الأساسية مثل المسكنات وخافضات الحرارة. وقد توقفت عن بذل جهود إضافية لتقديم لقاحات الأطفال، لأنني لا أستطيع تخزينها على الوجه الصحيح بدون كهرباء".

أسعار الأدوية باتت خارج المتناول

كان لبنان قبل الأزمة يستورد أكثر من 95% من مستحضراته الصيدلانية، وكانت تكلفة ذلك تزيد على مليار دولار أمريكي سنوياً.¹⁹ ويدفع مستوردو الأدوية ثمن الواردات بالدولار، لكن وزارة الصحة العامة تحدد أسعار الأدوية بالليرة اللبنانية. ومنذ عام 1997، تبت المصرف المركزي سعر الليرة مقابل الدولار الأمريكي بسعر صرف غير رسمي بلغ 1507,5 ليرات للدولار الواحد. بيد أنه في 2019، بدأ المستوردون يواجهون مشكلات في تحويل الليرات اللبنانية إلى دولارات في البنوك بسبب النقص في الدولارات في البلاد، ولجأوا إلى تحويل الدولارات في السوق غير الرسمية بأسعار أعلى من السعر الرسمي.

¹⁴ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الصحة في محافظة بعلبك الهرمل؛ مقابلة شخصية مع مديرة صيدلية مركز للرعاية الصحية الأولية في منظمة غير حكومية في بعلبك، 3 أغسطس/آب 2022؛ مقابلة شخصية مع مدير منظمة غير حكومية تقدم خدمات رعاية صحية، بعلبك، 3 أغسطس/آب 2022؛ مقابلة بواسطة مكاملة صوتية مع عاملة صحية، 25 يوليو/تموز 2022.

¹⁵ Save the Children، *Rising Numbers of Lebanese Families Unable to Afford Food, Education for their Children* لأطفالها، 26 يناير/كانون الثاني 2022، <https://www.savethechildren.net/news/rising-numbers-lebanese-families-unable-afford-food-education-their-children>، (غير متوفر باللغة العربية).

¹⁶ وزارة الصحة العامة، الشبكة الوطنية لمراكز الرعاية الصحية الأولية في لبنان، <https://moph.gov.lb/ar/Pages/3/749/primary-health-care#/ar/view/966/national-phc-network>

¹⁷ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الصحة في محافظة بعلبك الهرمل (استشهد بها سابقاً): OCHA, Bikaa and Baalbeck-Hermel governorates profiles - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لاحتان عن محافظتي البقاع وبعلبك الهرمل، سبتمبر/أيلول 2018، https://www.ecoi.net/en/file/local/1457807/1788_1550153665_3100.pdf (غير متوفر باللغة العربية)

¹⁸ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الصحة في محافظة بعلبك الهرمل (استشهد بها سابقاً).

¹⁹ International Trade Administration، "Lebanon - Country Commercial Guide" - إدارة التجارة الدولية، "لبنان - الدليل التجاري القطري" 26 يوليو/تموز 2022، <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/lebanon-pharmaceuticals#:~:text=Lebanon%20imports%20approximately%2080%20percent,constitute%20around%2025%20percent%20each>، (غير متوفر باللغة العربية).

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أصدر المصرف المركزي قرارًا بضمّن بموجبه نسبة 85% من العملة الأجنبية اللازمة لشراء الأدوية بسعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي. ومعنى هذا أن المستوردين اضطروا إلى شراء نسبة الـ 15% المتبقية من السوق غير الرسمية بسعر الصرف غير الرسمي الذي كان أعلى بكثير، فخسروا مبالغ كبيرة من المال في هذه العملية.²⁰

وبحسب بيانات المصرف المركزي، فإن الحكومة أنفقت بين يناير/كانون الثاني 2019 ويوليو/تموز 2021 مبلغ 1,8 مليار دولار أمريكي في دعم الأدوية. وبرغم المبالغ المالية الضخمة التي أنفقتها الحكومة على أشكال الدعم هذه، واجه اللبنانيون نقصًا شديدًا في الأدوية الضرورية، كثيرًا ما ترتب عليها عواقب مهددة للحياة. وفي كافة أرجاء لبنان، حذّر المرضى والأطباء من العواقب المميتة التي كانت تترتب على نقص الأدوية، فقد اضطّر مرضى إلى وقف علاجاتهم كما اضطّر أطباء إلى تأجيل العمليات الجراحية.²¹

وألقى المصرف المركزي، ومستوردو الأدوية، ووزارة الصحة العامة باللائمة عن النقص على تهريب المنتجات المدعومة، وتكديس واختزان أدوية الأمراض المزمنة، والتأخير في معالجة طلبات الاستيراد.²²

ومع فقدان الليرة اللبنانية لقيمتها بسرعة واستنزاف احتياطات العملة الأجنبية لدى المصرف المركزي، أعلنت وزارة الصحة العامة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 رفع كافة أشكال الدعم لسعر صرف العملة الأجنبية عن جميع الأدوية ما عدا تلك التي تعالج السرطان وبعض الأمراض المزمنة الأخرى بمفعول فوري.²³ ونتيجة لرفع الدعم، ارتفعت أسعار معظم الأدوية أضعافًا مضاعفة.

وقالت إحدى الصيادلة لمنظمة العفو الدولية إن "دواء ضغط، العلية فيها 28 حبة، كان سعره خمسين ألف ليرة لما كان مدعوم، رفعوا عنه الدعم صار سعره (... أعلى من الحد الأدنى للأجور".²⁴ وقال صيدلاني آخر لمنظمة العفو الدولية إن: "شعبنا وصل إلى الحضيض. هل يمكنك أن تقول للناس العاجزة عن تأمين سعر الدواء: لا تغيروا الدواء؟ الناس تتنازع 'شو ما كان' حتى ولو عم بتخاطر بحياتها".²⁵

وقال وزير الصحة العامة فراس الأبيض إنه يدرك بأن رفع الدعم بدون توفير شبكة أمان اجتماعي حكومية "جريمة"، لكنه أضاف بأن الفرار استند إلى "الضرورة المالية".²⁶

ارتفاع الطلب على الأدوية المجانية أو منخفضة التكلفة

في هذا السياق باتت مراكز الرعاية الصحية الأولية الخيار الوحيد في القطاع العام المتاح أمام السكان للحصول على الأدوية المجانية أو ميسرة التكلفة. إن مراكز الرعاية الصحية الأولية هي المرافق العامة التي تقدم خدمات طبية وأدوية مجانية أو منخفضة التكلفة إلى جميع الناس الذين يعيشون في لبنان بدون تمييز، بما في ذلك على أساس الجنسية.

واعتبارًا من أغسطس/آب 2022، كان هناك 262 مركز رعاية صحية أولية. وتدير هذه المراكز المنظمات غير الحكومية، أو البلديات، أو كليات الطب الجامعية، أو الجيش اللبناني، لكنها معتمدة من قبل وزارة الصحة العامة وخاضعة لمرافقتها.²⁷ وتُموّل كذلك من ميزانية وزارة الصحة العامة علاوة على المساعدات الدولية.

وتتولى وزارة الصحة العامة مسؤولية شراء الأدوية، ثم يُوزّع المكتب اللبناني للمنظمة الدولية المعروفة باسم جمعية الشبان المسيحية أدوية الأمراض المزمنة والأدوية الأساسية على مراكز الرعاية الصحية الأولية.²⁸

وتغطي خدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية الطب العام؛ وطب العائلة، بما في ذلك الخدمات التوليدية وخدمات طب الأطفال والأمراض النسائية؛ وأمراض القلب؛ وطب الأسنان؛ وتقديم الأدوية لعلاج الأمراض المزمنة، مثل داء السكر وارتفاع ضغط الدم، فضلًا عن أمراض الحساسية، والالتهابات، وغيرها من الحالات.

وللحصول على هذه الخدمات، يحتاج المرضى إلى زيارة طبيب في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وفتح ملف طبي، والتسجيل للعلاج ذات الصلة بحالتهم، إذا كان متوفرًا. والرعاية الصحية والأدوية التي تقدمها مراكز الرعاية الصحية الأولية هذه مجانية أو يتم الحصول عليها مقابل رسم صغير.

²⁰ منظمة العفو الدولية، "لبنان: استهتار الحكومة بإصلاح نظام الأدوية ينتهك الحق في الصحة والحياة"، 16 ديسمبر/كانون الأول 2021، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/12/lebanon-government-recklessness-in-medication-subsidy-reform-violates-right-to-health-and-life/>.

²¹ "Lebanese doctors say patients will die if drug shortage continues" - CBC، سي بي سي، "الأطباء اللبنانيون يقولون إن المرضى سيموتون إذا استمر النقص في الأدوية"، 14 يونيو/حزيران 2021.

²² منظمة العفو الدولية، "لبنان: استهتار الحكومة بإصلاح نظام الأدوية ينتهك الحق في الصحة والحياة"، 16 ديسمبر/كانون الأول 2021، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/12/lebanon-government-recklessness-in-medication-subsidy-reform-violates-right-to-health-and-life/>.

²³ البنك الدولي، المرصد الاقتصادي للبنان: الإنكار الكبير، خريف 2021.

²⁴ <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36862/LEM%20Economic%20Monitor%20EXECSUMM%20AR.pdf?sequence=4&isAllowed=y>

²⁵ مقابلة شخصية مع صيدلانية في بيروت، 19 يوليو/تموز 2022.

²⁶ باللهجة اللبنانية - مقابلة شخصية مع صيدلي في بيروت، 20 يوليو/تموز 2022.

²⁷ <https://www.reuters.com/world/middle-east/people-will-be-harmed-lebanon-cuts-medicine-subsidies-2021-11-18/> - رويترز، "سيأتى الناس مع خفض لبنان دعم الأدوية"، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

²⁸ مقابلة مع الدكتورة رندة حمادة مديرة الرعاية الأولية في وزارة الصحة العامة، بيروت، 12 أغسطس/آب 2022.

²⁹ مقابلة بواسطة مكالة صوتية مع مدير برنامج الأدوية في جمعية الشبان المسيحية، 8 أغسطس/آب 2022، وقّعت وزارة الصحة العامة في 1993 اتفاقية مع المكتب اللبناني للمنظمة الدولية المعروفة باسم جمعية الشبان المسيحية لتوزيع أدوية الأمراض المزمنة والأدوية الأساسية على مراكز الرعاية الصحية الأولية، لأنها لا تملك الموارد اللازمة لضمان التسليم المستدام للأدوية في شتى أرجاء لبنان. ووفقًا للاتفاقية، تتولى جمعية الشبان المسيحية مسؤولية توزيع كافة الأدوية التي تشتريها الوزارة بالاستناد إلى قائمة "الأدوية الأساسية" التي تعدها وتتقنها سنويًا الوزارة، ومنظمة الصحة العالمية، وخبراء الصحة الخارجيون.

أبلغ ستة عاملين صحيين في نظام الصحة العامة في لبنان منظمة العفو الدولية في أغسطس/آب 2022 أنه في السنة الماضية حدثت زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يطلبون الأدوية المجانية، بما فيها للأمراض المزمنة، لأنهم لم يعودوا قادرين على دفع الأسعار التي شهدت ارتفاعاً صاروخياً عقب رفع الدعم. وقد قالت مديرة قسم الدواء في جمعية الشبان المسيحية إن: "الأسعار الجديدة للأدوية باتت خارج متناول معظم الناس. وأحياناً تتجاوز الأسعار ضعف الحد الأدنى للأجور".²⁹

وفي عام 2016 استخدم زهاء 1,5 مليون شخص في لبنان خدمات هذه المراكز.³⁰ وبحلول عام 2021 ارتفع العدد إلى ما يفوق 2,5 مليون شخص.³¹ وقد أبلغت رئيسة دائرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة منظمة العفو الدولية في أغسطس/آب 2022 أن عدد المرضى الذين يحصلون على الخدمات الصحية، بما في ذلك الأدوية، في مراكز الرعاية الصحية الأولية قد ازداد بنسبة 62% منذ عام 2020.³²

وأبلغت رئيسة قسم الصيدلة في المكتب الصحي في منظمة غير حكومية معتمدة من قبل الوزارة منظمة العفو الدولية أن الطلب على الأدوية المجانية أو منخفضة التكلفة ازداد بكثير من الضعف منذ عام 2020 في مراكز الرعاية الصحية الأولية الأربعة التي تديرها منظمتها في بيروت وعلّج في شمال لبنان.³³

وتحدث خمسة أشخاص بدأوا باستخدام نظام الصحة العامة بعد عام 2019 عندما لم يعد بمقدورهم شراء الأدوية إلى منظمة العفو الدولية: فقال ثلاثة منهم إنهم خسروا وظائفهم، بينما قال اثنان إن راتبهما بالليرة فقدتا قيمتهما.

وقالت إحدهم - وهي مُدرّسة متقاعدة عمرها 73 عامًا لديها ضغط دم غير منتظم، ومرض طفيف في القلب، ومصابة بداء السكر - إنها لم تعد تستطيع تحمّل تكلفة الأدوية عقب رفع الدعم، لذا ذهبت إلى مركز الرعاية الصحية الأولية في منطقتها وأضافت:

"معاشي التقاعدي بعد ثلاثين سنة تعليم بالمدارس الرسمية بالكاد يغطي حق [أي سعر] أدوية السكري التي باخذها. أنا وعدد واسع من الأصدقاء والزملاء نقلنا ملفاتنا الطبية على مستوصفات الدولة... أستاذ متقاعد من الجامعة اللبنانية، مدير بنك... خلص [أي انتهى] زمن المستشفيات الخاصة وعيادات الكاترة...".³⁴

تمويل غير كاف لمراكز الرعاية الصحية الأولية

بيد أن الزيادة في طلب الأدوية مُيسّرة التكلفة أو المجانية التي تقدمها مراكز الرعاية الصحية الأولية لم تقابلها زيادة في تمويل هذه المراكز، ما أدى إلى حدوث نقص في الأدوية.

وفي الواقع، خفّضت الحكومة إجمالي إنفاقها على القطاع الصحي بنسبة 40% بين عامي 2018 و2022 بحسب وزير الصحة العامة: انخفض إجمالي ميزانية وزارة الصحة العامة من 486 مليون دولار أمريكي في 2018 إلى 37 مليون دولار في 2022.³⁵ وتخصّص نسبة 3% فقط من ميزانية الوزارة لمراكز الرعاية الصحية الأولية.³⁶ ولم تزد الوزارة حصة مراكز الرعاية الصحية الأولية في الميزانية برغم الأزمة الاقتصادية واعتماد الناس على هذه المراكز. وإضافة إلى ذلك أبلغت مديرة قسم الدواء في جمعية الشبان المسيحية منظمة العفو الدولية أن الميزانية الحكومية المخصصة لأدوية الأمراض المزمنة انخفضت من سبعة مليارات ليرة لبنانية في 2019 إلى خمسة مليارات في ميزانية 2022.

وإضافة إلى انخفاض قيمة الأموال المخصصة لتقديم الرعاية الصحية والأدوية مُيسّرة التكلفة، فإن انخفاض قيمة العملة أدى إلى فقدان هذه الأموال نفسها 95% من قيمتها، فعلى سبيل المثال، بينما كان مبلغ سبعة مليارات ليرة في 2019 يوازي حوالي 4,5 مليون دولار أمريكي، فإن الخمسة مليارات ليرة لبنانية المخصصة لأدوية الأمراض المزمنة في ميزانية 2022 كانت توازي قرابة 135,135 دولارًا أمريكيًا فقط.

وقد اعتمدت الحكومة طوال فترة تزيد على عشر سنوات اعتمادًا ملحوظًا على المساعدة الدولية لتمويل القطاع الصحي وعدة قطاعات أخرى. ويواصل المجتمع الدولي تقديم مثل هذا الدعم، ومن الأمثلة عليه المساعدة الأخيرة البالغة 20 مليون يورو التي قدمها الاتحاد الأوروبي لدعم الأشخاص الأكثر تهميشًا في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية وغيرهما من الخدمات الضرورية.³⁷ وقد أعلن فراس الأبيض أن الوزارة ستعمل مع المجتمع الدولي لتقديم دعم إضافي إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية لضمان أدوية مجانية للأمراض المزمنة.³⁸ بيد أن المساعدة الدولية لقطاع الرعاية الصحية لا تواكب الطلب، بحسب الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم في لبنان.

²⁹ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع مديرة قسم الدواء في جمعية الشبان المسيحية، 8 أغسطس/آب 2022.

³⁰ البنك الدولي، انظر <https://documents1.worldbank.org/curated/fr/296471503427179956/PAD2358-ARABIC-PAD-LebanonHealthResilienceArabicPAD.docx>

³¹ انظر الرابط: <https://documents1.worldbank.org/curated/fr/296471503427179956/PAD2358-ARABIC-PAD-LebanonHealthResilienceArabicPAD.docx>

³² مقابلة مع الدكتورة رندة حمادة (استشهد بها سابقًا).

³³ مقابلة شخصية مع رئيسة قسم الصيدلة في المكتب الصحي في المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم جمعية المقاصد، بيروت، 28 يوليو/تموز 2022.

³⁴ باللهجة اللبنانية - مقابلة مع نادية، بيروت، 12 أغسطس/آب 2022.

³⁵ "Une nouvelle stratégie nationale de santé pour faire face aux défis", L'Orient-Le Jour - صحيفة لوريان لوجور، "استراتيجية وطنية جديدة للصحة من أجل مواجهة التحديات، 2 فبراير/شباط 2023، الرابط:

https://www.lorientlejour.com/article/1326633/une-nouvelle-strategie-nationale-de-sante-pour-faire-face-aux-defis.html?utm_source=olj&utm_medium=email&utm_campaign=alanaue (غير متوفر باللغة العربية)

³⁶ وزارة المالية، ميزانية المواطنة والمواطن، 2020، <http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/BI/ABDP/Annual%20Budget%20Documents%20and%20Process/Citizen%20Budget%202020ar.pdf>

³⁷ ECHO, Lebanon: €20 million in humanitarian aid for the most vulnerable people - المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO)، لبنان، 20 مليون يورو من المساعدات الإنسانية للأشخاص الأكثر استضعافًا، 21 أبريل/نيسان 2022، <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-20-million-humanitarian-aid-most-vulnerable-people> (غير متوفر باللغة العربية).

³⁸ وزارة الصحة العامة، الابيض عرض في لجنة الصحة خطته لازمة الدواء، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، <https://www.moph.gov.lb/ar/Media/view/56375/abiad-medicine-crisis>

أوضحت مديرة قسم الدواء جمعية الشبان المسيحية لماذا تتخفف المساعدات الدولية ومساعدة الأمم المتحدة لبرنامج الأدوية لدى منظمته:

"بعد الانفجار، استعطفنا كل العالم، وإجانبنا [أي وصلنا] كثير مساعدات وكميات كبيرة من الأدوية، ولكن تغيّر وضع العالم. العالم كله اليوم صار مليان [أي مليء بـ] أزمات. وكله بحاجة لمساعدة طبية. ما عدنا وحدنا بحاجة للتمويل. بالوقت اللي كبرت [فيه] حاجتنا، قلت المساعدات، لأن صارت تتوزع على كافة الأماكن المأزومة".³⁹

قال مسؤولان في وزارة الصحة العامة وأربعة مديرين لمراكز رعاية صحية أولية إن المساعدات الواردة من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية غير كافية. وأضافوا بأن النقص يصيب جميع أنواع الأدوية بصورة متكررة.⁴⁰

وأبلغت مديرة الصيدلية في مركز للرعاية الصحية الأولية منظمة العفو الدولية أنهم يعانون باستمرار من نقص الأدوية؛ لأن إمدادات جمعية الشبان المسيحية لا تكفي. وقالت:

"كنا نخدم في الشهر من 200 إلى 300 مريض يعانون أمراضًا مزمنة. وبعد الأزمة، بدأنا نخدم من 700 إلى 800 مريض شهريًا، لذا نطلب كميات إضافية من الأدوية، لكننا بعد ذلك نستقبل من 80 إلى 90 مريضًا جديدًا خلال الشهر. ونعاني دائمًا نقصًا في الأدوية والطاقت الاستيعابية. ونعمل جاهدين على إيجاد بدائل، ونطرق كافة الأبواب الدولية للحصول على الإمدادات. ونتلقى هبات، وهي تساعدنا لفترة قصيرة جدًا قبل أن نواجه حالات نقص جديدة... وتنفطر قلوبنا مرة بعد أخرى ويومًا تلو آخر ونحن نشاهد كل هؤلاء المرضى وهم يستميون للحصول على أدويتهم، بعضهم يبكي والبعض الآخر يخبرنا بأنه لم يتناول أدويته منذ أشهر...".⁴¹

أبلغ أربعة أشخاص يتلقون خدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية منظمة العفو الدولية أن الأدوية التي يحتاجونها كثيرًا ما لا تكون متوفرة لدى مراكز الرعاية الصحية الأولية. وقالت امرأة عمرها أربعون عامًا من النبي عثمان في بعلبك:

"قبل الأزمة، كانت الأدوية والخدمات متوفرة بكل المستوصفات، هلق [أي الآن]، بروح [أي أذهب] من مركز لمركز للاقي [أي لأجد] دواء. والمواصلات غالية. فما بروح إلا للضرورة".⁴²

الأدوية باتت غير متوفرة

إضافة إلى رفع الدعم الذي رفع أسعار الدواء أضعافًا مضاعفة، أدت قرارات الحكومة وإخفاقاتها إلى حدوث نقص شديد في الأدوية في لبنان - حتى بالنسبة للأشخاص القادرين على تحمّل تكلفتها.

لم ترفع الحكومة الدعم عن الأدوية التي تُستخدم لعلاج الأمراض المزمنة والسرطان. وقد فعلت ذلك مع الافتراض بأنها ستضمن توفر كميات مستمرة وميسرة التكلفة من هذه الأدوية للمرضى الذين يحتاجونها. بيد أن نقص الأموال الحكومية اللازمة لدفع ثمن الكميات الضرورية من الأدوية، إضافة إلى التقصير في مساءلة المخترنين والمهربين الذين يأملون الاستفادة من الدعم الحكومي، أديا إلى حدوث نقص حاد في الأدوية المدعومة.

ومع أن كميات الأدوية غير المدعومة في السوق تحسنت عقب رفع الدعم، مازال السكان يواجهون نقصًا حادًا بسبب عجز المستوردين عن جلب الكميات الضرورية من الأدوية نتيجة للأزمة المصرفية والمالية التي أثرت في السيولة المتوفرة لدى هؤلاء المستوردين.

حالات نقص الأدوية المدعومة: حالة مرضى السرطان

أدوية السرطان هي إحدى الفئات القليلة من الأدوية التي لا تزال تدعمها الحكومة. بيد أن هناك نقصًا شديدًا فيها.

منذ عام 2019، ألقت وزارة الصحة العامة باللوم جزئيًا عن النقص على التجار الذين يخترونها بغرض المكسب ويهربونها؛⁴³ إذ إن هؤلاء يستفيدون من الدعم الحكومي لشراء الأدوية بأسعار منخفضة، ثم يخترونها إلى أن يتمكنوا من بيعها بأسعار متضخمة في السوق السوداء في لبنان أو يهربونها إلى الخارج أو يبيعونها عندما يُرفع الدعم عنها. وفي أغسطس/آب 2021، داهم الجيش

³⁹ باللهجة اللبنانية - مقابلة مع رئيس برنامج الأدوية في جمعية الشبان المسيحية (استُشهد بها سابقًا).

⁴⁰ مقابلة مع الدكتورة رندة حمادة (استُشهد بها سابقًا): مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الصحة في محافظة بعلبك الهرمل، بعلبك، 3 أغسطس/آب 2022؛ مقابلة شخصية مع رئيسة قسم الصيدلة في المكتب الصحي في المنظمة غير الحكومية جمعية المقاصد (استُشهد بها سابقًا): مقابلة شخصية مع مديرة صيدلية مركز للرعاية الصحية الأولية تديره منظمة غير حكومية، بيروت، 2 أغسطس/آب 2022؛ مقابلة شخصية مع مديرة صيدلية مركز للرعاية الصحية الأولية تديره منظمة غير حكومية، بعلبك، 3 أغسطس/آب 2022.

⁴¹ مقابلة شخصية مع رئيسة قسم الصيدلة في المكتب الصحي في المنظمة غير الحكومية جمعية المقاصد (استُشهد بها سابقًا).

⁴² باللهجة اللبنانية - مقابلة عبر مكالمة صوتية مع حوراء، النبي عثمان، 23 يوليو/تموز 2022.

⁴³ صوت بيروت، "وزير الصحة لصوت الناس: صمامات القلب متوفرة... وهذا ما يحل بأدوية السرطان"، 14 أغسطس/آب 2022، <https://www.sawtbeirut.com/lebanon-news/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D8%B5%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%AA%D9%88-%D8%B5%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%AA%D9%88>

اللبناني مستودعًا لأحد المستوردين، حيث صادر كميات كبيرة من الأدوية المدعومة، من ضمنها أدوية للسرطان، وكان العديد منها قد انتهت صلاحيتها.⁴⁴

وفي أغسطس/آب 2022 صرّح وزير الصحة أنه نظرًا لنقص أدوية السرطان، فإن الوزارة بحاجة إلى ميزانية أكبر لأدوية السرطان وأن رئيس الوزراء وافق على زيادة الميزانية من 25 إلى 30 مليون دولار أمريكي في الشهر. ولكنه أضاف أن: "نحن نشترى بـ20 مليون دولار أدوية سرطان اي اننا نؤمن 70 الى 80% من الحاجة والصوت الذي نسمعه عن عدم ايجاد دواء يعني شئنا من اثنين اما ان لدينا مرضى اكثر مما نعلم او ان هناك سرقة تحصل".⁴⁵ لم تكن جهود محاربة الظاهرة ممنهجة أو كافية وما زالت هذه الانتهاكات متفشية، برغم بعض المدهامات للمستودعات التي تختزن أو تكس الأدوية المدعومة.⁴⁶

وقال النائب فادي علامة – وهو عضو في لجنة الصحة النيابية، في يناير/كانون الثاني 2023، إن اللجنة وجدت أن ما يزيد على 200 دواء للسرطان غير متوفر في لبنان. وأضاف بأن اللجنة بذلت جهودًا لتأمين مساعدة طبية من المجتمع الدولي "لكن حتى الآن لا نتيجة إيجابية".⁴⁷

وأبلغ الدكتور هاني نصّار، رئيس جمعية برباره نصّار لدعم مرضى السرطان، وهي مركز خاص يُموّل من خلال التبرعات ويقدم الأدوية والرعاية لمرضى السرطان غير القادرين على تحمل تكلفة علاجهم، منظمة العفو الدولية أن التهريب كان في البداية سببًا للنقص، لكن بعد ذلك "اتخذت وزارة الصحة العامة تدابير مختلفة لمكافحة التهريب، بما في ذلك القرار باستيراد كميات محدودة من أدوية السرطان لتغطية احتياجات العدد المسجل من مرضى السرطان. وقد أصبح هذا الإجراء سببًا لحدوث نقص فيما بعد عندما ازداد عدد المرضى، واضطر المرضى الجدد إلى الانتظار حتى وصول شحنة الشهر التالي".⁴⁸

وثمة سبب آخر للنقص قدمه نصّار وهو حالات تأخر المصرف المركزي في تزويد المستوردين بالعملة الصعبة التي يحتاجونها بالسعر المدعوم من أجل شراء هذه الأدوية.⁴⁹

لدى وزارة الصحة العامة برنامج لرعاية مرضى السرطان قائم منذ زمن طويل مخصص للأشخاص غير القادرين على تحمّل تكلفة علاجهم. بيد أن البرنامج لم يعد يعمل بفعالية منذ بداية الأزمة المالية، بحسب ثلاث مرضى السرطان والدكتور نصّار. وقالت مريضتان مسجلتان في برنامج لعلاج السرطان إنهما لم تتمكنوا من الحصول على أدويةهما بانتظام، لذا استوردتاها من الخارج بصورة غير رسمية، مخاطرتين بأن تكون قد خزنت تخزينًا غير صحيح وبالحصول على أدوية مزيفة.

واضطرت فادية – وهي مريضة بسرطان الثدي – إلى تقوية جلسة العلاج الإشعاعي بسبب عدم توفر الدواء في برنامج الرعاية. وقالت:

"أسمع الوعد نفسه في كل مرة لا أتلقى فيها دوائي، وهو دائمًا الأسبوع المقبل'. لقد مضت ثلاثة أشهر، وأنا أعيش في خوف دائم من عدم تمكني من إيجاد الدواء اللازم لجلستي المقبلة".⁵⁰

وقال الدكتور نصّار لمنظمة العفو الدولية: "إننا نتلقى ما يصل إلى 300 مكاملة يوميًا من أشخاص يطلبون خدماتنا، بما في ذلك الأدوية. وهذه زيادة تبلغ 90% مقارنةً بما كانت عليه الحالة منذ سنتين. فكيف يمكننا تلبية طلبات الجميع؟"⁵¹

إضافة إلى ذلك، فمع أن الحكومة تدعم أدوية السرطان، إلا أنها لا تدعم اللوازم الطبية الأخرى التي يحتاجها مرضى السرطان. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع العديد من مرضى سرطان القولون تحمل تكلفة أكياس فغر القولون غير المدعومة. وقال الدكتور نصّار إن المرضى يشترون كيسًا واحدًا ويلجأون إلى تنظيفه بعد كل استعمال بدلًا من رميه واستخدام كيس جديد. وقال إن هذا يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات والتهابات خطيرة على نظام مناعة ضعيف أصلًا.⁵²

وما برح مرضى السرطان يقومون بحملات من أجل حقوقهم؛ ففي أغسطس/آب، تجمعوا خارج مبنى الأمم المتحدة في بيروت احتجاجًا على نقص أدوية السرطان داعين الأمم المتحدة إلى مساعدتهم. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، قام العشرات من مرضى السرطان ومظاهرون آخرون بمسيرة في وسط بيروت للتنديد بنقص الأدوية والعلاجات المكلفة التي لا يمكنهم تحمّل كلفتها، وتهريب الأدوية، فضلًا عن تقاعس الحكومة عن تقديم الأموال اللازمة لتأمين علاج المرضى.⁵³

⁴⁴ الموقع الإلكتروني الرسمي للجيش اللبناني، "دهم مستودعين للأدوية في منطقة عين المرية"، 27 أغسطس/آب 2021، <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AF%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%AF%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%B3%D8%A9>.

⁴⁵ صوت بيروت، "وزير الصحة لصوت الناس: صمامات القلب متوفرة.. وهذا ما يحل بأدوية السرطان، 14 أغسطس/آب 2022، <https://www.sawtbeirut.com/lebanon-news/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D8%B5%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%AA%D9%88>.

⁴⁶ "Middle East Eye، "Lebanon: Army raids expose medicine hoarders amid dwindling supplies"، 30 سبتمبر/أيلول 2021، <https://www.middleeasteye.net/news/lebanon-medicine-shortage-army-raids-hoarders-supplies-dwindling> (غير متوفر باللغة العربية).

⁴⁷ الوكالة الوطنية للإعلام، "علامة: لجنة الصحة تسعى في لقاءاتها مع السلك الدبلوماسي إلى تأمين مساعدات بالأدوية"، 24 يناير/كانون الثاني 2023، <https://www.nna-leb.gov.lb/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/589819/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%81%D9%88>.

⁴⁸ مقابلة عبر مكالمات صوتية مع الدكتور هاني نصّار، 26 يوليو/تموز 2022. المصدر نفسه.

⁴⁹ مقابلة عبر مكالمات صوتية مع فادية، 12 أغسطس/آب 2022.

⁵¹ مقابلة عبر مكالمات صوتية مع الدكتور هاني نصّار، 26 يوليو/تموز 2022.

⁵² مقابلة عبر مكالمات صوتية مع الدكتور هاني نصّار، 26 يوليو/تموز 2022.

⁵³ L'Orient Today، "Cancer patients protest in Beirut, call for solution to medicine shortages"، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، <https://today.lorientlejour.com/article/1313377/cancer-patients-protest-in-beirut-call-for-solution-to-medicine-shortages.html> (غير متوفر باللغة العربية).

النقص في الأدوية غير المدعومة

كما ذكرنا أعلاه، رفعت الحكومة الدعم عن معظم الأدوية في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، ويعزى ذلك أساسًا إلى عدم قدرة الحكومة على تحمّل تكلفة الاستمرار في دعم كميات الأدوية اللازمة في البلاد، ما أدى إلى النقص الشديد في الدواء الذي هدّد حياة الأشخاص.

ومع أن توفر الأدوية شهد تحسّنًا عقب رفع الدعم، إلا أن النقص استمر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2021، أبلغ صيادلة، وأطباء، ومديرو مستشفيات، ومرضى يعانون أمراضًا مزمنة أو أمراضًا أخرى - منظمة العفو الدولية أنه حتى عندما كان يتوفر لديهم المال لشراء الأدوية غير المدعومة، كثيرًا ما كانت غير متوفرة في لبنان.

وتعود حالات النقص بمعظمهما إلى المشاكل في السيولة التي يواجهها المستوردون، والتي تفاقمت جراء التأخر في تسديد الاعتمادات المتوفرة لهم في لبنان في خضم الأزمة المصرفية، وحقيقة أن الموردين الدوليين يطالبون بالدفع الكامل قبل التسليم.⁵⁴

أوضحت موظفة في شركة لاستيراد الأدوية لمنظمة العفو الدولية بأنهم يواجهون مشكلات في استيراد الأدوية بسبب الدين المتزايد المستحق على مستوردي الأدوية المحليين لشركات في الخارج، والذي تراكم بين عامي 2019 و2021 قبل رفع الدعم عن هذه الأدوية، وقالت إن:

"العديد من الشركات لم تسدد فواتيرها لشركات الأدوية الأجنبية لمدة ستة أشهر لأن المصرف المركزي لم يكن يقدم أموال الدعم. ولن ترسل لنا الشركات في الخارج طلبات جديدة لنا قبل سداد هذه الفواتير القديمة".⁵⁵

وفي يوليو/تموز 2022 قال رئيس نقابة مستوردي الأدوية في لبنان إن المستوردين المحليين مدينون مجتمعين لشركات الأدوية العالمية بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي.⁵⁶

أدت الصعوبات في استيراد الأدوية، فضلًا عن حقيقة أن معظم الناس غير قادرين الآن على تحمّل تكلفة الأدوية غير المدعومة، إلى انخفاض في كمية الأدوية التي يُدخلها المستوردون إلى البلاد. وقد هبطت قيمة واردات المستحضرات الصيدلانية للبنان من 1,184 مليار دولار أمريكي في 2020 إلى 750 مليون دولار أمريكي في يوليو/تموز 2022، بحسب إدارة التجارة الدولية (ITA).⁵⁷

وقال ثلاثة صيادلة لمنظمة العفو الدولية إن عصر التجهيز الكامل للصيدلية انتهى مع بداية الأزمة الاقتصادية، وأنهم لم يعودوا يتلقون أدوية عالية الجودة، لأنها أعلى سعرًا عادة. وبوحيز العبارة، لا يتلقى الصيادلة إلا كميات محدودة وبصورة غير منتظمة من أدوية أدنى جودة. وقال أحدهم، وهو يدير صيدلية في بيروت - إن:

"الأزمة تؤثر على أدوية الأمراض المزمنة أكثر من سواها. ونحن نتلقى علبتين أو ثلاث علب من الأدوية التي لا تزال مدعومة لتغطية الطلب لدينا لمدة شهر، وهذا لا يُعد شيئًا. أما بالنسبة للأدوية غير المدعومة، فإن أسعارها قد ارتفعت ارتفاعًا هائلًا، والناس لا يمكنهم تحمّل تكلفتها. ونصف صيدلتي فارغ طيلة اليوم، لقد تقلصت أعمالنا تقلصًا هائلًا".⁵⁸

آليات تكيّف خطرة

تُرك العديد من المرضى في لبنان ليتدبّروا أمورهم بأنفسهم، باحثين عن حلول لارتفاع أسعار الأدوية ونقص كمياتها اللذين يعرّضانهم لمخاطر صحية جسيمة.

⁵⁴ الوكالة الوطنية للإعلام، "علامة: لجنة الصحة تسعى في لقاءاتها مع السلك الدبلوماسي إلى تأمين مساعدات بالأدوية، 24 يناير/كانون الثاني 2023، <https://www.nna->

<https://www.nna-lebanon.gov.lb/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/589819/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85>

مقابلة عبر مكالمة صوتية مع موظفة في شركة أدوية، 27 يوليو/تموز 2022.

⁵⁶ صوت بيروت، "نقيب مستوردي الأدوية: ديون شركات الاستيراد بلغت 400 مليون دولار"، 20 يناير/كانون الثاني 2022، <https://www.sawtbeirut.com/lebanon-news/%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA/#:~:text=%D8%A3%D9%85%D9%91%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%8C%20%D9%81%D9%8A%D8%AD%D8%B5%D9%84%D9%88%D9%86%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A1%D9%8D,%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9%20%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%8C%20%D8%A7%D8%AA%D9%91%D9%87%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D9%86%20%D9%84%D9%86%D8%A7>

⁵⁷ "Lebanon - Country Commercial Guide" - International Trade Administration، "لبنان - دليل التجارى القطري"، 26 يوليو/تموز 2022، [https://www.trade.gov/country-commercial-](https://www.trade.gov/country-commercial-guides/lebanon-pharmaceuticals#:~:text=Lebanon%20imports%20approximately%2080%20percent,constitute%20around%2025%20percent%20each)

⁵⁸ مقابلة شخصية مع صيدلاني، بيروت، 19 يوليو/تموز 2022.

وقد وصف صيادلة، ومديرة قسم الدواء في جمعية الشبان المسيحية، وعاملون صحيون في منظمات غير حكومية تدير مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومديرات صيدليات هذه المراكز، ظهور سوق عقاقير طبية غير رسمية لا تنظمها وزارة الصحة العامة.⁵⁹ وقال صيدلي في رأس بيروت إن:

"بعض الصيدليات الخاصة تتولى بنفسها جلب الأدوية لمرضاهم المصابين بأمراض مزمنة. ولن يكون السعر مدعومًا بالتأكيد، لكن الأدوية ستكون متوفرة. فهل يمكنك لومهم؟"⁶⁰

كما يقوم الناس بشراء أدوية من الخارج عن طريق أقربائهم أو وسطاء، ما أدى إلى نشوء شبكة غير رسمية متنامية لاستيراد الأدوية في حقائق السفر من سوريا، وتركيا، ودول أخرى. وهذا يعني أن السوق تحتوي على كميات غير خاضعة للمراقبة من أدوية ليست معتمدة أو مصرّح بها من قبل وزارة الصحة العامة.⁶¹ وقال أشخاص أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم قلقون مما سموه "تجار شنطة"، ويعتقدون أنهم يبيعون أدوية منتهية الصلاحية بعد تغيير تاريخ الصلاحية على العلبة أو يبيعون أدوية مزيفة.⁶²

وقال أحد الصيادلة:

"يعرض زبائني عليّ هذه الأدوية، لا أدري ماذا أقول. فمن ناحية لا يمكنك أن تقول لمريض داء السكر ألا يتناول دواءه، لكن من ناحية أخرى من يدري مما صنع هذا الدواء؟ نطلب منهم فقط أن يتوخوا الحذر ويراقبوا أعراضهم ويتوقفوا عن استعماله فوراً إذا ظهرت أعراض جانبية".⁶³

كذلك أبلغ الصيادلة منظمة العفو الدولية أن الناس يستعيضون عن أدويتهم ببدائل استناداً إلى عدم توفرها أو عدم قدرتهم على دفع ثمنها، غالباً من دون استشارة الطبيب أو يخالفون نصائحه، وبالتالي يتعرضون لمضاعفات. وقالت صيدلانية في بيروت: "يأتون [المرضى] إليّ بعد حدوث المضاعفات، ويطلبون دواءً لمعالجتها".⁶⁴ وأبلغ ثلاثة صيادلة يعملون في القطاع الخاص ومديرتان لصيدليات في مراكز للرعاية الصحية الأولية منظمة العفو الدولية أن بعض الأطباء ما برحوا يحذرون مرضاهم من استخدام أدوية غير معتمدة.⁶⁵

أبلغ ريتشارد – البالغ من العمر 35 عاماً – منظمة العفو الدولية أن التشخيص أظهر إصابته بداء كرون عام 2020، وهو مرض مناعة ذاتية مزمن يصيب الجهاز الهضمي. ولم يعد دواؤه متوفراً في 2021، لذا بدأ بشراجه من الخارج. وبعد شهرين أو ثلاثة أشهر أصيب بالحمى، والإرهاق، وأعراض أخرى، وبدأ أن الاختبارات الطبية أظهرت أن المرض بلغ مرحلة أكثر تطوراً. فوصف له الطبيب بروتوكولاً علاجياً جديداً يُعطى بواسطة حنف في المستشفى كل أسبوعين، فقال:

"لم أستطع أن أجد في لبنان العلاج وصار عليّ أن أشتريه بنفسي. فاقترح الطبيب أن أذهب إلى تركيا لشراجه. وتكلفت الحقنة من تركيا 1100 دولار أمريكي بواسطة أحد التجار. ولا أعرف ما هي جودته وما إذا كان مخزناً على الوجه الصحيح على درجة حرارة متدنية [عند نقله]، فجازفت... وبعد أن دفعت ثمنه لهذا التاجر، رفض المستشفى إعطائي العلاج لأن ماركة الدواء ليست معروفة لديهم ولأن وزارة الصحة لم تضمن جودته. فبقيت أتناول الستيرويد لأن علاجي تأخر إلى أن وجدت مستشفى صغيراً آخر وافق على أن يفعل ذلك. وأنا أشعر بالخوف والقلق الشديدين من المضاعفات والأعراض الجانبية في حال كان الدواء مزوراً. لكن ليس لدي خيار".⁶⁶

أبلغ ثلاثة صيادلة، وثلاث مرضى سرطان، ورئيس منظمة تدعم مرضى السرطان منظمة العفو الدولية أنه في مواجهة نقص الأدوية، "يستورد" العديد من المرضى بروتوكولات العلاج الكيماوي وغيرها من أدوية السرطان بأنفسهم لمتابعة علاجهم في المستشفيات. وقال الدكتور هاني نصار إن البيروقراطية والإضرابات المتكررة من جانب موظفي الحكومة تسببت بمزيد من التأخير في توزيع الأدوية عندما تصبح متوفرة.⁶⁷

أوضحت لور – وهي مريضة سرطان ثدي – مأزق اضطرارها إلى القيام باختيارات في غياب التوجيه والإرشاد:

"وجدت نفسي ضائعة في مناهة تعذر عليّ الخروج منها. فطلبت النصح من طبيبي الذي قال إنه لا يستطيع إعطائي وصفة لدواء جنيس وليس عليّ قائمة الأدوية الرسمية للوزارة. فاضطرت إلى أن آخذ علي عاتقي مسألة أن أسأل حولي أجري بحثاً بنفسني علي الإنترنت لاختيار دواء جنيس. أنا لست طبيبة، ولا أستطيع أن أختار بنفسني العلاج الذي ينفذ حياتي. وقد نشرت شقيقتي منشور على فيسبوك تطلب فيه المساعدة على العثور على دوائي. فتلقت أطنائاً من الرسائل من غرباء قالوا إنهم

⁵⁹ مقابلة شخصية مع صيدلانية، بيروت، 19 يوليو/تموز 2022. مقابلة شخصية مع صيدلاني، بيروت، 21 يوليو/تموز 2022. مقابلة شخصية مع مديرة صيدلية في منظمة غير حكومية، بيروت 2 أغسطس/آب 2022. مقابلة شخصية مع مديرة صيدلية في منظمة غير حكومية، بعلبك، 3 أغسطس/آب 2022.

⁶⁰ مقابلة شخصية مع صيدلاني، بيروت، 21 يوليو/تموز 2022.

⁶¹ Arab Weekly، "Medicine shortages in Lebanon spark panic, smuggling" – آراب ويكلي، "حالات نقص الأدوية في لبنان تولد الذعر، التهريب" 8 فبراير/شباط 2021، <https://thearabweekly.com/medicine-shortages->

⁶² lebanon-spark-panic-smuggling (غير متوفر باللغة العربية)

⁶³ تُعرّف منظمة الصحة العالمية "الدواء المزيف" بأنه الدواء الذي يُلجأ عمداً في توسيمه إلى الغش والتزييف من حيث تحديد مواصفاته و/أو مصدره، منظمة الصحة العالمية، البند 20-11 من جدول الأعمال المؤقت لجمعية الصحة العالمية الثالثة

⁶⁴ https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA63/A63_23-ar.pdf، نيسان 2010، 22 أبريل/نيسان 2010.

⁶⁵ مقابلة شخصية مع صيدلاني، بيروت، 21 يوليو/تموز 2022.

⁶⁶ مقابلة عبر مكالمات صوتية مع صيدلاني، بيروت، 20 يوليو/تموز 2022.

⁶⁷ مقابلة عبر مكالمات صوتية مع صيدلاني، بيروت، 20 يوليو/تموز 2022.

⁶⁸ مقابلة عبر مكالمات صوتية مع ريتشارد، 28 يوليو/تموز 2022.

⁶⁹ مقابلة عبر مكالمات صوتية مع الدكتور هاني نصار، 26 يوليو/تموز 2022.

يستطيعون جلب الدواء من الخارج بمبلغ يصل إلى 1200 دولار أمريكي، وهذا جنون؛ إذ إننا لا نستطيع حتى أن نعرف حتى ما إذا كان الدواء مزوراً".⁶⁸

لجأ المرضى أحياناً إلى تقنين استهلاك الأدوية من أجل ادخار المال، لكن غالباً على حساب صحتهم. وقد أبلغت صيدلانية في بيروت منظمة العفو الدولية أن:

"أحد زبائني المنتظمين المصاب بداء السكر أتى إليّ هذا الصباح بمشكلات في أوردة ساقه. وعندما سألته كيف حدث ذلك، أوضح لي أنه في الأشهر القليلة الماضية لم يستطع تحمّل تكلفة كلا الدواءين اللذين يتناولهما لعلاج داء السكر، بسبب تكلفة المعيشة التي شهدت ارتفاعاً صاروخياً. ويفترض به أن يتناول حبة من كل دواء يوميًا. وعندما رُفِع الدعم عن أحد هذين الدواءين، زادت تكلفته على المليون ليرة لبنانية، وهذا أعلى مرتين ونصف المرة من الحد الأدنى الشهري للأجور، في حين ظل سعر الدواء الآخر 100,000 ليرة. لذا توقف زبوني عن تناول الحبة غير المدعومة، وقرر تناول حبتين من الدواء الذي ما زال مدعومًا".⁶⁹

وقد أكد المريض القصة لمنظمة العفو الدولية وأوضح قائلاً:

"أنا مش [أي لست] إنسان جاهل، ولا تصرفاتي غبية. أنا مدير فرع البنك، معاشي [أي راتبي] باليرة كان يسوي [أي يساوي] 3 آلاف دولار قبل الانهيار، هلق ما بيوصل [أي الآن لا يصل] لثمانين دولار. يعني بالكاد يكفي أكل وكهرباء للبيت!"⁷⁰

الإطار القانوني

استنزفت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الإدارة المالية السيئة للحكومة اللبنانية، والفساد، وغيرهما من العوامل، الموارد المالية للحكومة، وفاقمت التحديات التي تسبب بها التمويل المحدود أصلاً للخدمات العامة، ومن ضمنها الرعاية الصحية.⁷¹ وزاد رفع الدعم عن الأدوية الأسعار زيادة هائلة، ما أثر، في غياب خطة حماية اجتماعية شاملة، في قدرة الناس على تحمّل تكلفتها. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم توقّر العملة الأجنبية أو القدرة المالية لشركات الأدوية على استيراد الأدوية عرقل قدرة الناس في لبنان على إيجادها.

وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من هيئات مراقبة حقوق الإنسان أن الدول تبقى لديها واجبات تجاه حقوق الإنسان حتى خلال أزمة اقتصادية عندما يكون إجراء "بعض التعديلات" في إنفاذ بعض الحقوق أحياناً أمراً لا مفر منه.⁷²

لقد صدّق لبنان على مروحة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي تقتضي احترام الحق في الصحة وحمايته وإعماله. وتشمل هذه المعاهدات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يقتضي إحقاق الحق في الصحة توفر مرافق الرعاية الصحية، والسلع والخدمات بكميات كافية، وإتاحتها للجميع بدون تمييز، وهذا يشمل إتاحة الوصول الفعلي إليها، وتوفرها، والقدرة على تحمّل تكلفتها، وإتاحة المعلومات.⁷³

وعلاوة على ذلك، فإنه وفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "تتحمل الدول الأطراف [في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] مسؤولية مشتركة وفردية ... للتعاون في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث والمعونة الإنسانية في أوقات الطوارئ ... وينبغي لكل دولة أن تسهم في هذه المهمة بأقصى قدراتها ... والدول الأطراف المتقدمة اقتصادياً تتحمل مسؤولية خاصة ولديها مصلحة خاصة في مساعدة الدول النامية الأشد فقراً في هذا الصدد".⁷⁴ وفي أماكن أخرى أوضحت اللجنة أن "التعاون الدولي من أجل التنمية، وبالتالي من أجل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو ... التزام يقع على عاتق الدول كافة. وهو يقع، بوجه خاص، على عاتق الدول التي تستطيع مساعدة غيرها من الدول في هذا الشأن".⁷⁵

التوصيات

⁶⁸ مقابلة عبر مكالمة صوتية مع لور، 21 يوليو / تموز 2022.

⁶⁹ مقابلة شخصية مع صيدلاني، بيروت، 19 يوليو / تموز 2022.

⁷⁰ باللهجة اللبنانية - مقابلة عبر مكالمة صوتية مع مدير مصرف، بيروت، 19 يوليو / تموز 2022.

⁷¹ البنك الدولي، المرصد الاقتصادي للبنان: الإنكار الكبير (استشهد به سابقاً).

⁷² رسالة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 16 مايو / أيار 2012، المرجع: CESCR/48th/SP/MAB/SW، ص 2،

<https://www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/docs/Lettercescrtosp16.05.12.pdf>

⁷³ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12)، 11 أغسطس / آب 2000، وثيقة الأمم المتحدة: UN Doc. E/C.12/2000/4.

⁷⁴ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14 (استشهد به سابقاً).

⁷⁵ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 3: طبيعة التزامات الدول الأطراف، E/1991/23، 14 ديسمبر / كانون الأول 1990.

إلى السلطات اللبنانية

- زيادة المخصصات في الموازنة لمراكز الرعاية الصحية الأولية في كافة أنحاء البلاد، ومن ضمنها في المناطق المهمشة تقليدياً على مستوى الخدمات، وذلك لتمكينها من مواكبة الطلب على الأدوية منخفضة التكلفة أو المجانية.
- معالجة النقص في الأدوية المدعومة، بما فيها أدوية السرطان، من خلال إجراء تحقيقات في مزاعم الاختزان والتهريب، وإخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة. وضمان أن تكون كمية الأدوية المستوردة كافية لتلبية احتياجات السكان وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني والمجموعات العاملة مع مرضى السرطان.
- معالجة النقص في الأدوية غير المدعومة من خلال التأكد من مبادرة المصرف المركزي إلى دفع أي عملة مستحقة عليه للمستوردين حتى يتمكنوا من سداد ديونهم للموردين الدوليين. كذلك يتعين على المصرف المركزي وضع أنظمة واضحة ومتناسكة للمصارف التجارية تسمح لمستوردي السلع الحيوية بمواصلة أعمالهم.
- التأكد من أن الحكومة تدفع كافة المبالغ المستحقة عليها للمستشفيات في الوقت المناسب حتى تتمكن من شراء الأدوية واللوازم الطبية الضرورية.
- إنشاء آلية للشكاوى في وزارة الصحة للمرضى الذين تم بيعهم أدوية منتهية الصلاحية أو مزيفة، والتحقق في هذه المزاعم، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.
- زيادة الانفاق على برامج المساعدات الاجتماعية وتعزيزها، للاستجابة للحاجة المتنامية للدعم وضمان قدرة كل من يحتاج إلى هذا الدعم على الحصول على مساعدة اجتماعية في الوقت المناسب. وحيث تكون الحكومة غير قادرة على تلبية الاحتياجات التمويلية، ينبغي عليها طلب مساعدة دولية محددة لهذه الغاية باعتبارها أولوية.
- التنفيذ العاجل للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي وافقت عليها الحكومة في الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي، وهي إصلاحات ضرورية للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية على حقوق السكان، على نحو يتماشى مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

إلى المجتمع الدولي

- دعم الحكومة اللبنانية في ضمان الحق في الصحة لشعبها، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل المخصص لمراكز الرعاية الصحية الأولية، والسلطات المحلية، وغير ذلك من المنظمات التي تقدم خدمات صحية وأدوية ميسرة التكلفة ومتاحة لجميع السكان بدون تمييز.
- ضمان المراقبة والتقييم المتقنين لبرامج المساعدات الدولية للتأكد من عدم هدر المال من خلال الفساد أو سوء الإدارة، ومن توجيهه نحو أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

إلى البنك الدولي

- العمل مع الحكومة على استحداث وتمويل برنامج حماية اجتماعية قائم على الحقوق يكفل أن يتمكن الجميع من الحصول على مستوى معيشي واف؛ وبشكل خطوة باتجاه تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة؛ على نحو يتسق مع قانون ومعايير حقوق الإنسان.